الديـن والدولـة:
لماذا يجب أن ندعم التعليم الديني المعتدل؟

أميتاي إتزيوني
ترجمة: فيصل الأمين البقالي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
All rights reserved © 2017

الدين والدولة: لماذا يجب أن ندعم التعليم الديني المعتدل؟[1]

أميتاي إتزيوني (AMITAI ETZIONI)[2]

ترجمة: **د. فيصل الأمين البقالي**[3]

---

[1] نشر هذا البحث في كتاب «تجديد التعليم الديني: سؤال الرؤية والمنهاج»، إشراف وتنسيق محمد جبرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، شتنبر 2016

[2] أميتاي إتزيوني: ولد سنة 1929م، في مدينة كولن الألمانية. أكاديمي وعالم اجتماع أمريكي - إسرائيلي، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن. له الكثير من الأعمال، من أهمها: كتاب «من الإمبراطورية إلى المجتمع» وكتاب «نهج جديد للعلاقات الدولية».

[3] أستاذ باحث.

هل ينبغي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والمجتمع الدولي، أن يدعم الدين في الخارج عامة، وفي العالم الإسلامي خاصة؟. إنها قد تبدو مقاربة مجانبة للصواب على كل صعيد؛ فمن جهة نجد أن الدين هو القوة الكبرى التي تدفع الجهاديين في الشرق الأوسط؛ ومن جهة أخرى نعلم أن الفصل بين الدين والدولة هو أحد الأركان الأساسية للديموقراطية الأمريكية، ولنمط الحكم الذي تسوقه الولايات المتحدة في الخارج، ناهيك عن أن الدين - كما يقول شبابنا - أمرٌ «ماضوي»، وأن التاريخ ينحو منذ عصر الأنوار في اتجاه العلمنة، وهيمنة العقل.

بيد أن قضية التعليم الديني في العالم الإسلامي تشير إلى خطأ هذه الفرضيات، وأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشط في المجال الديني في الخارج، ولو في بعض أشكاله. إن الولايات المتحدة معنية بتغيير مناهج التعليم في عدد من الدول الإسلامية بما فيها العراق، وأفغانستان، وباكستان، ولعل دوراً أمريكياً فعالاً كهذا ربما عارضه المرء بقوة، غير أن الواقع لا يرتفع، ومن ثم، فالسؤال الذي يجب أن نطرحه في هذا السياق، هو عن كيف يجب أن تؤثر حكومة الولايات المتحدة على المحتوى الديني للتعليم في الخارج؟.

تتجاوز انشغالاتُنا ههنا - وكما هو الشأن في كثير من قضايا التعليم - الأسئلةَ المتعلقة بما سيقرؤه الأطفال من كتب، أو ما سيدرسهم إياه معلموهم في الأقسام. إن القضية الأساس إنما تتعلق بسؤال القيم: هل ثَمَّة قيمٌ واجبةُ الوجود في التعليم العمومي؟ وما هي؟ وما المجتمع الذي يجب أن يسعى إليه أهل التربية والتعليم؛ أمجتمعٌ علماني يُنْزَلُ بالدين فيه إلى مستوى النطاق الخاص، مجتمعٌ لا يُشاعُ فيه إلا دين معتدلٌ غير أصولي، أم مجتمعٌ يدْعَم أيَّ شكل من أشكال التدين التي تؤيدها الجماهير حتى وإن كانت أشكالاً متطرفة؟.

- في الحاجة إلى الإصلاح؟:

يلتحق قطاع عريض من التلاميذ في عدد من البلدان الإسلامية بالكتاتيب القرآنية التي يقدم الكثير منها نسخة متطرفة للإسلام في برامجها التعليمية؛ فهي تمييزية ضد المرأة، عنيفة مع المخالفين في العقيدة، داعمة للنشاط الإرهابي. بالإضافة إلى أن كثيراً من هذه الكتاتيب، وكثيراً من المدارس الإسلامية توصف بكونها عقيمة في مناهجها الدراسية؛ لكثرة اعتمادها على التلقين، والاستظهار. إن الموضوع الأساس لهذه المدارس هو التعليم الديني، أما ما سواه من مواد كالرياضيات، والعلوم، وتقنيات الحاسوب، والتربية المدنية (ناهيك عن الإنجليزية)، والتي تصبح يوماً بعد يوم مواد أساسية، فيخصص لها الحيز الصغير. إنَّ هذه المدارس - باختصار - لا تُعِدُّ [رُوّادَها] للحداثة.

ففي الهند - على سبيل المثال - نجد هذه المدارس مقتصراً تعليمُها على القرآن، والحديث، والفقه، والفلسفة الإسلامية. وقد عملت الحكومة مع المسلمين من ذوي التوجه العلماني للدفع بتحديث مناهجها

الدراسية على أمل الحد من الفقر، والنزعة المحافظة التي يعتقد أن هذه المدارس تنتجها؛ غير أن المحاولات السابقة للحكومة من أجل دمج العلوم، والرياضيات، والإنجليزية في هذه المدارس قد باءت بالفشل؛ وهو ما يصدق على المدارس القرآنية في عدد من البلدان الإسلامية الأخرى. إنها تحول بين خريجيها وبين التنمية الاقتصادية والسياسية الحديثة.

رُبَّ قائلٍ يقول بأن هذه المدارس إنما تعمل على تقوية التطرف قيمياً، وسلوكياً بشكل مباشر (من خلال محتوى التعليم الذي تقدمه)، وغير مباشر (بالحؤول بين خريجيهم وبين الحياة العصرية)؛ إلا أنه يتعين مع ذلك أن نتساءل عما إذا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الأمم الغربية أن تنخرط في تغيير هذه المدارس، فتغير، تبعاً لذلك، الطريقة التي تربى عليها الملايين من المسلمين. ومنه فإنه يجب رفض ما تزعمه الليبرالية السياسية بأنَّ على الولايات المتحدة أن تخلي بين مواطني تلك الأمم وبين ما يختارونه لأطفالهم من مناهج للتعليم، ذلك لأنه من مصلحة هؤلاء المواطنين الشرعية، والأكيدة، أن يُعاق فيهم تعليمٌ يهيئ خريجيه للكراهية، والإرهاب، وانتهاك حقوق الإنسان.

إن للولايات المتحدة، ومعها الأمم الغربية الأخرى، والدول الإسلامية المعتدلة، والمجتمع الدولي مصلحة كبرى في ضمان أن يتربى الناس من كل الأمم على احترام الحقوق، والمشاركة في الحياة السياسية الديموقراطية، وأن يكونوا قادرين على الانخراط في الاقتصاد المعاصر. والسبب الرئيس الذي يبسط غالباً [في هذا السياق]: إن أمثال هؤلاء الناس قليلاً ما يحارب بعضهم بعضاً، أو يقمعوا شعوبهم.

إن هذه الملاحظة المهمة لا تمنح الولايات المتحدة، أو أية دولة أخرى، الحق في فرض خياراتهم في التعليم من خلال إرسال قواتها، أو فرض عقوبات اقتصادية. كما أن استعداد الشعوب الشرق-أوسطية لقبول المساعدات الأجنبية، بما فيها المساعدات في مجال التعليم، لا يبرر الجهود الأمريكية في سبيل نظام تعليمي متوافق مع التنمية الاقتصادية والسياسية. غير أننا إذا ما سلمنا بالفرضية الشهيرة التي مفادها أن على الأمم الغنية أن تقدم مساعداتها إلى الدول الفقيرة، فلن يخالفك إلا قلة في أن الأمم المانحة لها الحق في أن تختار ما ترغب في تمويلِه. وهكذا فإنه من غير المحتمل أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل المدارس الإسلامية بالنظر إلى وضعها الحالي.

وإذا لم تكن هذه المدارس محلاً للمعونات التعليمية، فإلى ما ينبغي توجيه هذه المعونات؟ أيجب قصرها على التعليم ذي الطابع العلماني؟ أم على أنماط بعينها من التعليم الديني؟ إن المسألة أعمق بكثير مِن قضية «مَن نمْنَح؟ وماذا نمنح؟» أو حتى من سؤال مضامين الكتب، والمناهج المدرسية، وتداريب المعلمين. إنما السؤال الذي يجب أن يطرح هو: ما طبيعة المجتمع التي يجب على الولايات المتحدة أن تعززها، وتدعمها

(وبشكل سلمي) في الدول الإسلامية التي تتفشى فيها قراءات متطرفة للإسلام، تهيئ المواطنين للتطرف داخلياً، وخارجياً.

- في الحاجة إلى تعليم قيمي:

إن أهم ما يُواجَهُ به إحلالُ منهج تعليمي محايد قيمياً (أي: تعليم لا يدرس إلا الرياضيات، والعلوم، والإنجليزية، والتقنيات الحديثة) مَحَلَّ المنهج المتبع في الكتاتيب القرآنية، والمدارس الإسلامية، القول بأن العديد من هذه الدول التي تحتوي على مثل هذه المدارس هي دول بوليسية، أو كانت كذلك إلى عهد قريب. فلقد كان هذا هو حال العراق تحت حكم صدام حسين، وحال أفغانستان تحت حكم الطالبان، وهو الحال نفسه الآن في السعودية، وبدرجة أقل في باكستان. كما أن بعض الدول الأفقر في العالم مثل بنغلادش، والصومال، واليمن، وأندونيسيا، تعرف انتماء واسع النطاق لهذه المدارس الدينية. فعندما أسقطت الولايات المتحدة وحلفاؤها النظامين السياسيين في أفغانستان والعراق - أو عندما انهارت تحت ضغوطهم أنظمة بوليسية، كالنظام الذي كان يعرف سابقاً بالاتحاد السوفياتي - تنامت هناك، بشكل هائل، جميع أشكال السلوك المعادي للمجتمع من جرائم عنيفة، وجرائم إدارية ومالية (جرائم ذوي الياقات البيضاء)، وعنف بين الجماعات، وتعاطٍ للمخدرات، وإدمان للكحول، وبغاء، وتخلٍّ عن الأطفال. وهي (أي هذه التوجهات الحادة ضد المجتمع) ليست - كما يفترض عادة - نوعاً من التكيف الذاتي، أو من عقابيل الأخذ بنظام السوق الحر، والانتخابات الحرة.

إن ما تحتاجه هذه المجتمعات هو ذلك النوع من الأعراف الأخلاقية؛ التي عليها يقوم السلوك الاجتماعي الإيجابي في المجتمعات المدنية المتحررة. وتشكل هذه الأعرافُ الضوابطَ الاجتماعية غير الرسمية التي تعزز النظام الاجتماعي، وتقلل من الحاجة إلى الاعتماد على الدولة. وبعبارة موجزة، فإن النظام الاجتماعي ليس هو الاستقلال الذاتي؛ بل هو نظام مكفول، إما من خلال الدولة البوليسية ولكن بكلفة بشرية باهظة، أو من خلال نسيج اجتماعي متين، وما يستتبعه من قواعد أخلاقية مشتركة.

إن تعليم الجيل المقبل وسيلة فعالة لإدخال قوانين أخلاقية غير رسمية، لكن الاقتصار على تعليم الرياضيات، والعلوم، والإنجليزية، وغيرها من المواد المعيارية المحايدة قيمياً، لا يتوافر التعليم اللازم لصياغة أو استعادة النسيج الاجتماعي. تشرح هذا الأمرَ حقيقةُ أن صورَ صدام حسين، والشعارات المؤيدة لنظامه؛ إذ أزيلت من المقررات الدراسية السابقة في العراق لم تُعَوَّض بشيء. ولقد وظف المسؤولون الأمريكيون المُسمَّى فؤاد حسين - وهو مدرس عراقي سابق، وأكاديمي شرق-أوسطي - للمساعدة في مراجعة الكتب المدرسية العراقية، فقام بزيارة مدارس بغداد، واختار (67) أستاذاً من أجل تشكيل فريق

لمراجعة الكتب المدرسية. فحين اجتمعوا في مكاتب اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونسيف (مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة)، واجه الفريق مهمة «خلع البعثية» عن الكتب المدرسية؛ وقد وقعوا في حيرة من أمرهم فيما يتعلق بتوفير نصوص جديدة. وعلى نطاق أوسع، فإن الأمر لم يتعلق بتحسين طرائق تدريس الرياضيات والعلوم والإنجليزية - على أهمية ذلك - فحسب، بل بالقيم التي يجب أن تُعَزَّز عبر وسائل التعليم المختلفة بما فيها الكتب المدرسية، والمناهج، ومساطر اختيار وتدريب المدرسين.

إن أول رد سياسي ليبرالي لرزنامة كهذه، هو: أن التعليم القيمي يجب أن يبدأ من البيت وفي أماكن العبادة، أو أن يتوافر في غيرها من التشكيلات المدنية الخاصة، ولا ينبغي أن تكون المدارس العمومية معنية بتعليم ذي طابع أخلاقي، أو قيمي، أو غيره من أنواع التعليم الموجه. غير أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا السياق أن هذه التشكيلات المدنية الخاصة عادة ما تكون ضعيفة في البلدان التي عَمَّرت فيها الأنظمة البوليسية، سواء كانت هذه الأنظمة أصولية، أو علمانية. فهي إما أن تكون نادرة (كما هو الشأن بالنسبة للجمعيات التطوعية)، وتم إضعافها (من حيث السند المجتمعي)، وتسخيرها لخدمة النظام (كما هو الشأن بالنسبة لبعض الجماعات الدينية التي مُنِحَت الأفضلية)، وإما أنها جعلت من نفسها خادمة لصورة من صور التسلط (كما هو الشأن بالنسبة لمختلف أمراء الحرب، وزعماء الطوائف). وعليه فإن ثمة حاجةً للمساعدة في تنمية منظومة قيم مشتركة جديدة في سياقات ما بعد الأنظمة الشمولية لتوحيد مختلف الطوائف والمجتمعات المحلية؛ من خلال التعليم العمومي.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفراغ فيما هو معياري ومرجعي سيغذي الفوضى الاجتماعية؛ التي ستؤدي بالناس إلى تحبيذ فكرة العودة إلى نظام الرجل القوي، كما هو الحال الآن في روسيا، وقطاعات واسعة في أفغانستان، وهو ما سنرى مثيله في العراق.

- البديل الممكن:

نظرياً، يُتَصَوَّرُ أنَّ الولايات المتحدة تستطيع أن تحاول تعويض نظام المدرسة الأصولي بنظام علماني كامل، يدرس مضامين معيارية غنية من خلال الأخلاقيات المدنية. غير أنَّ بناء برنامج تعليمي مَدَني القِيَم، يستتبع أكثرَ من مجرَّد إزالة آثار الشمولية والأصولية من المقررات والمناهج الدراسية، وإعادة تأهيل المدرسين، وليس أن نَتَتَبَّعَ مسارات التعليم القيمي فحسب. يحتاج الأمر، في الأساس، إلى إعادة صياغة للتاريخ. في العراق مثلاً، قد يعني ذلك تغيير تمجيد صدام حسين إما بسرديات عن أبطال عراقيين قضوا في سبيل إزاحته، أو بقصص عن قادة مدنيين خدموا بلادهم قبل صدام حسين. إنه يستتبع استقراءً للأدب العراقي والعربي والإسلامي بحثاً عن أعمال تخلق لدى الطلبة تعاطفاً مع أناس يصدرون عن خلفيات

اجتماعية، وميولات سياسية مختلفة، وتهيئ حصص التربية المدنية بأمثلة من التاريخ العربي وغيره. وسيكون علينا أن نبدأ من الصفر، فعلى الرغم من أنه من الممكن الاستفادة من أجزاء من المواد الموجودة، إلا أنه بعد عقود من أنظمة القهر فإن أغلب السرديات تحتاج إلى أن تصاغ من جديد. وإجمالاً، فإن الإعداد لمثل هذا البرنامج التعليمي العلماني الكامل لمهمة ضخمة قد تأخذ سنوات عديدة، وموارد بشرية كبيرة؛ من أجل أن تمضي قدماً.

والأهم من ذلك، أنه في الوقت الذي يرسل بعض الآباء في العالم الإسلامي عامة، وفي المدن الكبرى خاصة؛ أبناءهم إلى المدارس العمومية العلمانية، يبقى هذا النوع من التعليم مرفوضاً بشدة من طرف أغلب المسلمين. ويصدق هذا على قطاع عريض من العراقيين ولاسيما الشيعة، وأغلب الأفغان والسعوديين، وكثير من الباكستانيين والمتاخمين منهم للحدود الأفغانية على وجه الخصوص، ومن ثَمَّ وجب توفير نوع من التعليم الديني من أجل الوصول إلى معظم السكان، ولاسيما المقاومون منهم للتنمية السياسية والاقتصادية، والميالون إلى التطرف الديني.

ولا ينبغي أن تكون هذه الملاحظة مفاجئة للمواطنين في الولايات المتحدة، الذين ينتسب حوالي عشرة بالمئة من أطفالهم إلى مدارس ذات بعد ديني. كما أن قطاعاً مهماً من الآباء إنما يبعثون بأبنائهم إلى مثل هذه المدارس من أجل تقوية عقيدتهم الدينية. وإنما يكمن الفرق بين الولايات المتحدة والعديد من الدول الإسلامية المهمة في أن الأغلبية الواسعة من الشعوب الإسلامية لها هذا التوجه. وهو ما يؤدي إما إلى توجيه أغلب الأطفال إلى مدارس خاصّة، والتي يسود فيها تعليم ديني (وخصوصاً منها التي على شاكلة المدارس القرآنية)، وإما إلى تحفيز المدارس العمومية على توفير شيء من التعليم الديني، على اعتبار أن أولئك الآباء غير القادرين على تحمل أعباء التعليم الخاص سوف يطالبون المدارس العمومية بأن تكون دينية أيضاً.

- الدين غير «التاريخ»:

سيظل «التنوير» مرشداً لرد فعل العديد من السياسيين الليبراليين، وصناع القرار العلمانيين، تجاه مسألة تعليم الدين في المدارس العمومية. لقد تمجد العقل والعلم عَقِب بزوغ عصر العقلانية، في حين نظرت النخب إلى الدين باعتباره من مخلفات عصور الظلام. وكان من المتوقع أن يتم تعويض الدين بالتفكير العلماني. وبالفعل فقد بدا لأجيال بأن العلمانية تنتشر على نطاقات واسعة، وغير مسبوقة في العالم، وصار الناس أقل تديناً، ونزلوا بالدين إلى المجال الخاص، أو تخلوا عنه نهائياً.

وأحيطت العلمانية بهالة، على اعتبار أنها صارت جزءاً من مسيرة التاريخ التقدمية، التي لا يقاومها إلا جاهل، أو متعصب. بيد أن الدين قد ظلَّ مورداً رئيساً للإرشاد الروحي والأخلاقي لملايين الناس. بالإضافة

إلى مئات ملايين أخرى - خاصة في المناطق المُعلمنة كجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، والصين، وتركيا - تعود إلى معانقة معتقداتها الدينية، حيث يملأ الدين الفراغ الذي خلفه تضاؤل، أو فقدان منظومات القيم التي كانت مدعومة سابقاً كالاشتراكية، والأصولية.

وخلاصة القول: إنَّ الفصلَ بين الدين والدولة - ولاسيما تجنُّب تدريس القيم الأخلاقية والدينية - قد يكون ممكناً في البلدان التي يتسق نسيجُها الأخلاقي مع البنى المدنية، والتي تقويه بشكل سليم. ولكن هذا الحال مختلف في معظم - إن لم يكن في كل - الدول حديثة العهد بالليبرالية، أو المتخلفة سياسياً واقتصادياً؛ فإن بند الفصل يبقى عسيراً على التطبيق.

ومن المهمّ أن لا نتعامل مع جميع العقائد الدينية في علاقتها بالتعليم، كما لو أنَّهما قُدّا من قماش واحد، على غرار ما فعلَه مُفَكِّرو الأنوار، وما زال كثيرون يفعلون. إن خط الفصل الرئيس ذا الصلة بالتحليل، واتخاذ القرار في الأمم الغربية والمجموعات المدنية الجديدة لا يوجد بين الدين والعلمانية، بل بين الأصولية من جهة وبين الدين المعتدل والعلمانية من جهة أخرى.

إن القضية الرئيسة بسيطة ومهمة، فليس الدّين ما يتناقض مع حقوق الإنسان، والمجتمعات الديموقراطية، والتسامح مع الآخرين، بل هي الأصوليَّة. ولقد أُلْقِيَ إليَّ بهذه الفكرة عندما كنت ضيفاً على الإصلاحيين الإيرانيين، في لقاءٍ نظمه مركز حوار الحضارات سنة (2000م). وقد أكد الإصلاحيون أن معركتهم لم تكن لأجل مجتمع مدني علماني، بل من أجل مجتمع مدني ديني، يكون فيه الناس أحراراً، يحفزون للصلاة ولكن لا يجبرون عليها، وحيث تعزز دعوة الرجال والنساء إلى الاحتشام بحجج أخلاقية، ولا تفرض بوساطة شرطة الأخلاق.

وغالباً لا يستقيم الجدل حول ما إذا كانت الكاثوليكية متوافقة مع المجتمع الحرّ. ولعلَّ السؤال الأصح هو: أي كاثوليكية نقصد؟، وعلى كل حال فإن نموذج الكاثوليكية الذي يفتح مجال الاختيار أمام الناخبين، ويسعى إلى الإقناع بدل الإجبار؛ لهو النموذج الأوفق، أما نموذج الكاثوليكية الذي يقود إلى محاكم التفتيش، ويسترضي النازيين، ويساعد الجنرالات الأرجنتينيين، فلا. إنه خطُّ الفصل نفسه الذي يميز بين فهوم الدين المنبنية على الإقناع، وتلك المنبنية على الإخضاع، كتلك التي تتجلى في اليهودية ما بين الإصلاحيين اليهود وبعض الجماعات المتشددة. ومثله ما نجده بين الأشكال الأصولية للإسلام وبين صور أكثر اعتدالاً، كما هي في ممارسات أغلبية المسلمين في أندونيسيا، وماليزيا، وبنغلادش، ومالي، وقرغيزستان، وغيرها.

وهنا تلتقي خطوط التفكير المبدئية والعملية، فلا يتصور رضا الأغلبية الساحقة من شيعة العراق، وأكثر الأفغان والسعوديين والباكستانيين، وآخرين من بينهم، أن يرسلوا أبناءهم إلى مدارس تقتصر على تدريس مواد نظامية محايدة [دينياً]، أو لا توفر إلا تعليماً مدنياً، وقيمياً علمانياً.

وخلاصة القول، فليس هناك من سبب مبدئي أو عملي يقتضي تقليد أمم الأرض النموذج المتبع في الولايات المتحدة أو فرنسا، أي: معارضة أي شكل من أشكال التعليم الديني في المدارس العمومية. فإن مناهج التعليم الدينية المعتدلة ليست متوافقة مع المجتمعات الحرة فحسب، بل إنها تمثل مصدراً للأعراف الأخلاقية لدى المجتمعات التي لم تتوفر عليها بعد. وعليه، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تدعم التعليم الديني المعتدل في بلدان كالعراق، وأفغانستان.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017

All rights reserved © 2017